

على استعادة موقع الرئاسة ويشكل مع الحريري ثنائي الاستقلال الجديد». وأكد الصفدي أن «التكتل الطرابلسي» تجاوز ما حصل عقب حديثه الأخير لـ«الشرق الأوسط» والذي أعلن فيه رفضه المشاركة في الانتخابات الرئاسية بالنصاب العادي وما استتبعه من حملات شنت عليه واستهدفت وحدته، جازما بأن التكتل قرر الاجتماع في الأيام العشرة الأخيرة قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية لاتخاذ الموقف المناسب من النصاب، مؤكدا أنه سيبقى شخصيا على موقفه المبدي والثابت بعدم المشاركة في جلسة «النصف زائدا واحدا». وفي ما يأتي نص الحديث:

أكد رئيس «التكتل الطرابلسي» النيابي أحد اركان فريق «14 آذار» وزير الاشغال العامة اللبناني محمد الصفدي لـ«الشرق الأوسط» أن فريق الاكثرية «لن يتخلى عن رئاسة الحكومة في اي تسوية قد تحصل مع المعارضة». ووضع حدا لكل «الهمس» الذي دار حول موقف التكتل الرافض لنصاب النصف زائدا واحدا في الانتخابات الرئاسية وارتباطه بـ«طموح شخصي» لترؤس الحكومة بالتاكيد أنه يعتبر أن الرجل المؤهل لقيادة الحكومة في هذه المرحلة هو زعيم الاكثرية النيابية ورئيس «تيار المستقبل» النائب سعد الحريري، مشيرا الى ان هذا يقتضي انتخاب رئيس جمهورية ماروني يمثل المسيحيين فعلا ويكون قادرا

قال لـ«الشرق الأوسط» ان المطلوب هو رئيس يمثل المسيحيين وثوابت «14 آذار» وقيمها

الصفدي: الاكثرية لن تنازل عن رئاسة الحكومة في أية تسوية وأنا و«التكتل الطرابلسي» نرشح سعد الحريري لرئاستها

حوار

ثائر عباس

● ما في حظوظ التوافق في ظل السامعي القائمة؟
- محسون في المائة حتى اللحظة الراهنة.

● الا ترى في الاندفاع العربية - اللبنانية عاملاً مساعداً؟

- من المؤسف اننا كلبنانيين لم نتمكن من

استكمال انقضاة الاستقلال بحصول لبنان من ساحة

صراع الى وطن سيد مستقل في قراره وخياراته، ما انعكس

سلباً على لجنة الاستحقاق الرئاسي. كنا نتمنى ان

يصنع الرئيس حصراً في لبنان او على الاقل ان تكون

المساهمة الاساسية فيه للبنانيين. لكن واقع الحال

اظهر، وبلا لاسف، دخول الاستحقاق في التجاذبات

الدولية والاقليمية التي تشهدها المنطقة من العراق

الى فلسطين في لبنان الى السلاح النووي الإيراني

وانعدام افاق التسوية الجديدة في المنطقة مع استمرار

الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان ومزارع شبعا.

نتيجة لهذا الواقع فان اي حوار او اي مسعى

لإيجاد بداية تفاهات على تلك المسائل ينعكس ايجاباً

على الساحة اللبنانية وبالتحديد على الاستحقاق الرئاسي. لذلك نشجع

جامعة الدول العربية على ان تقوم بدور اكثر فعالية في الدفع الايجابي للعلاقات

السورية العربية لاسيما مع المملكة العربية السعودية

ومصر، على قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية

لاي بلد عربي والتبني الحقيقي والفعلي لمبادرة السلام العربية التي اطلقها

جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز وتبنتها القمة

العربية في بيروت. كما انني انتظر ايجاباً الى التحرك

الفرنسي منذ لقاء سان كلو وصولاً الى التحرك الاخير

لرئيس نيكولا ساركوزي في واشنطن لاسيما انني

اعتقد بان الفرنسيين مؤهلون جداً لفهم التركيبة

اللبنانية وثواباتها. كما انتظر بايجابية كبيراً الى

التحرك الاخير لخادم الحرمين الشريفين و لاسيما

لقائه التاريخي مع البابا بنديكتوس في الفاتيكان.

● الا تعتبر موافقة الاكثرية على "تسوية" تارلاً وخساراً؟

- النظام اللبناني ديمقراطي توافقى مبني على

التسوية التي تقتصر عدم شعور اي مكون اساسي من

مكونات الوطن بأنه مهش أو مغلوب في المبدأ اتمنى

ان يكون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المقلية من

فرق لـ14 آذار» لكن التسوية مبدأ لتجعل هذه الخيارات متاحة.

لذلك ارى ان رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية في

هذه المرحلة يتخلان بطاقة واحدة. وبما اننا نعتقد ان

تولي النائب سعد الدين الحريري رئاسة الحكومة

في هذه المرحلة اكثر من ضرورة فقد يصبح ضروريا

انتخاب رئيس يحمل قيم ومبادئ وقوايت لـ14 آذار» ان جهة احترام قرارات الشرعية

الدولية ووضع خارطة طريق لتنفيذها لبنانياً، او لجهة

معالجة أزمة العلاقات مع سورية على قاعدة الاحترام

لكنائيل لسيادة الدولتين وإيجاد حل وطني لسلاح

المقاومة واسترداد الدولة لقرار الحرب والسلم.

● العودة إلى مؤتمر سان كلو من أي اعتبارات انطلق موقف

«التكتل الطرابلسي» آنذاك؟

● موقف التكتل الطرابلسي في سان كلو كان

محاولة أخترق للجمود والطبيعة التي اقامت جدراً

بين 8 و 14 آذار وقسمت الشعب اللبناني. لذلك

أخذنا المبادرة انطلاقاً من موقعنا في لـ14 آذار» التي

وأعراف برلمانية ومن روح البثاق الوطني الذي رعته

المملكة العربية السعودية في الطائف. طرحنا الالتزام

بضرورة حضور ثلثي أعضاء مجلس النواب سنئداً

لمادة 49 من الدستور، ليس فقط من أجل الالتزام بالنص

ولكن خصوصاً لأن مبدأ الثلثين يلزم الأطراف بالحوار

والتواصل ذلك أنه لا يوجد فريق واحد يملك الثلثين،

ولأننا نحن مقتنعون بأن لبنان هو بلد تسوية.

هذا هو جوهر اتفاق الطائف الذي نتج عن تسوية

دولية عربية رعها المملكة العربية السعودية. نحن في

لـ14 آذار» لم نناقش على مستوى القيادات مسألة

تفسير المادة 49 من مشاركة الثلثين أو النصف

رأسداً واحداً. لا بل يجب الإشارة الى رموز اساسية في

لـ14 آذار» تتشاور معهم في مبدأ الثلثين منكم الاستاذ

غسان تويني عميد النواب والنائب بهيج طيارة، وهو

وزير العدل السابق واقرّب المقرين الى الرئيس الشهيد

رفيق الحريري والنائب رفيعر غانم رئيس لجنة

الإدارة والعدل في المجلس النيابي.

أكثر من ذلك، نحن طالبنا بالثلثين من أجل

الانتخاب وليس عدم الانتخاب. ليس هناك من

فراع لآن الحكومة موجودة وشرعية و دستورية. ولكن

عدم انتخاب رئيس يعني أن الأزمة أصابت النظام

السياسي، والدفع باتجاه النصف رأسداً واحداً هو

خراب البلاد وهو السيناريو الاسوأ الذي دعت الوزارية

رايس إلى تجنبه وحدثت المعارضة من دفع الاكثرية

باتجاهه لأنه خارج إطار الدستور ويقوض برنامج

لـ14 آذار».

● اثيرت عواصف عديدة حول موقف التكتل الاخير

وشكوك حول وحدته بسبب الموقف من النصاب، فهل لا يزال

التكتل موحداً؟

- وضع التكتل جيد ومتماسك. والتخوع

يعتبه ويزيد من قاعدته السياسية. كل شخص ادلى

برأيه وشرح كيف اتخذ موقفه حينها. وقد تخطينا

هذا الموضوع. هاجسنا هو ضرورة انتخاب الرئيس.

وإذا استمر تعطيل جلسات الانتخاب فسيجتمع التكتل

في الايام العشرة الاخيرة لاتخاذ موقف موحد. وفي

حالات تعذر ذلك سنترك الخيار. وفقاً لاقتناع كل واحد منا.

وانا سبأني شخصياً على موقفى المبني والثابت بعدم

المشاركة في جلسة النصف رأسداً واحداً.

● ماذا يعني الرئيس التوافقي؟

- ليس صحيحاً ما يزعمه البعض من أن

الرئيس التوافقي هو حكماً رئيس ضعيف أو من خارج

الـ14 آذار». نحن في التكتل الطرابلسي نريد رئيساً

واقفياً قوياً يجمع في تطلعاته السياسية وصدقته

شخصيته كحل المكونات السياسية في الحياة العامة

في لبنان. نريد رئيساً قادراً على ان يكون قفلاً

رمزاً لوحدة الوطن ويجمع اللبنانيين في دولة موحدة

سيده حرة مستقلة. لا يساوم على سيادة الدولة اللبنانية

ولا يتنازل عن قرارها الحزبي ويؤمن بضرورة بسط سلطة

الدولة على كامل أراضيها بواسطة جيشها دون سواء ويسعى بإصرار الى إدخال سلاح المقاومة في إطار آلية حل تتفق عليه القادات اللبنانية في مؤتمر حوار برعاه الرئيس المنتظر. وزريد رئيساً يستطيع أن يحارب الفساد والفاستين والمفسدين وأن يرض مبدأ المحاسبة والمساءلة وفقاً لأحكام القانون وعبر المؤسسات الدستورية. ويحرص على مواكبة المحكمة الدولية لكشف هوية قتلته شهداء الوطن بدءاً من الرئيس الشهيد رفيق الحريري إلى الزميل الشهيد أنطوان غانم. هذا هو الرئيس الذي يجعل لبنان قوياً، فلبنان الضعيف عائلة على العرب ولبنان القوي سند للعرب. هو لا يكون قوياً إلا بتوافق داخلي وقامه عربي حوله.

• ما هو المطلوب من المعارضة في عملية التسوية؟
- المطلوب من الأقلية البرلمانية أن تلاقينا في منتصف الطريق لأن عدم انتخاب الرئيس يضرب الصيغة اللبنانية وي طرح على بساط البحث مصير اتفاق الطائف ويعطل الحكم. وهذه ممارسة غير ديمقراطية وغير توافقية. من هنا ضرورة الحوار مع المعارضة للتوافق على مرشح للرئاسة. نحن من جهتنا تقدمنا بمرشحين نعتريهما توافقيين ومستعدون للاتفاق مع

المعارضة على مرشح واحد من بينهما. ونطلب منها أن تحدد مطالبها والالتزامات التي تريدها من مرشح «أذار».

• كيف تنظر إلى دور الطائفة السنية في الحفاظ على وحدة لبنان؟

- بقدر ما كانت صيغة الميثاق الوطني في العام 1943 بقيادة مارونية، كان الشريك السني هو رمز الوسطية والاعتدال في لحم بعض الرهانات التي كانت تريد أخذ لبنان إلى خارج بيئته العربية كما أن الطائفة السنية

يحكم وجودها في المدن اكتسبت أصول الديمقراطية والافتتاح والتقاطع مع الآخر من بقية الطوائف. نحن لا نخاف من الآخر في لبنان بل نحن الأكثر قبولاً للعيش المشترك والافتتاح. هذه الروح هي التي أنتجت الاعتدال والوسطية. ليست لدينا عقدة الأقلية، كما ولا نزال قادرين على أن نفتح. وليس مصادفة أنه في تاريخ لبنان الحديث كان رموز الاعتدال والوسطية من السنة وكانوا في الحكم من رياض الصلح الذي حوّل الاستقلال مع بشارة الخوري إلى رشيد كرامي رجل الدولة مع فؤاد شهاب إلى رفيق الحريري رجل الطائف وتحديد الميثاق ورجل الأعمار الذي أعاد لبنان إلى الخريطة الدولية. وليس من باب المصادفة أن يكون الثلاثة قتلوا ودفعوا دمهم ثمناً.

• كيف تنظر إلى الحكومة التي أنت عضو فيها؟

- سأعتقد أن حكومة الرئيس السنيرة أدت دورها في ملء مرحلة ما بعد الإغتيال واستعادة السيادة وتمكين سنوات الولاية الممددة قسراً للرئيس لحود. علماً أنه كان بإمكان هذه الحكومة أن تعطي أكثر، لكنها ظلمت نتيجة محاولات التعطيل

والتجاذبات واستمرار التدخلات بالشؤون اللبنانية واستمرار الإغتيالات والحرب الإسرائيلية وتعمل مؤسسة مجلس النواب ومحاولات البعض الاستفراد بالسلطة. من هنا، فإن المرحلة الآتية تتطلب حكومة تقوم على الثقة بين المشاركين فيها وانتقاء الحاجة إلى بدعة التثت المعطل وحكومة تشكل مع الرئيس توافقي فريق عمل، حكومة تعيد الاعتبار لجدا الشراكة بين الطوائف دون أن يصادر أي طرف دور الطرف الآخر.

• كيف تنظر إلى دور الملكة العربية السعودية في لبنان؟

- لبنان، حكومة وشعباً، يعتز بدور الملكة ويقدر دعمها المتواصل للشعب اللبناني. الملكة لم تكن إلا صمام أمان ودعم وعطاء منذ عهد جلالة الملك سعود والملك فيصل والملك خالد، وصولاً فهد رحمهم الله، وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز، أطل الله عمره. لبنان ما كان قادراً على أن يصمد في الظروف الصعبة لولا الدعم

اللامحدود للمملكة العربية السعودية. وأهم من ذلك، فإن الحكمة السعودية تمكّنت برعاية الاعتدال والانتقاح والتوافق بين اللبنانيين. وهذا هو العطاء الأثمن. هذه سياسة الملكة في لبنان. هذا هو جوهر تحرك سعادة السفير عبد العزيز خوجة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله. إن اللبنانيين يحفظون المسودة والسوءاء للمملكة العربية السعودية. وأصوات الثشبان التي صدرت لا قيمة لها ولا معنى. وهي مرفوضة ومدانة.

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : 12-11-2007 العدد : 10576

الصفحات : 9 المسلسل : 37



محمد الصقدي